وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

الخلافات النحوية في المنصوبات في شرح الرضي على الكافية

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها
تخصص النحو والصرف

إعداد الطالب/إبراهيم بن حسين بن علي صنْبع

الرقم الجامعي (٤٢٢-٧٠٠٠-١)

إشراف الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي

١٤٢٦هـ

المقدمة

الحمد لله القائل ﴿**لئن شكرتم لأزيدنّكم**﴾[1]، وصلاة وسلام على أفصح من نطق الضاد محمد بن عبد الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فيعد الرضي الاستراباذي المتوفي ٦٨٨هـ أبرز علماء القرن السابع الهجري، فقد استوعب هذا العالم مسائل النحو وأبدع في فن الصرف. فاهتم بما ألّفه ابن الحاجب في النحو والصرف فجعله ميداناً أبرز فيه ذكاءه في العِلْمين، ولعلّ شرحه في النحو ينم عن عبقرية هذا العالم في تحليل متن الكافية فاستنبط منها قواعد العلم وأبرز أصوله، فأتى بتحقيقات لم يسبق إليها، فاستقل برأيه في كثير من المسائل مما جعله رافداً أساسياً من روافد الدرس النحوي بمميزات وخصائص جديدة فضلاً عن توظيفه المعنى في بناء النظرية النحوية، ولعلّ من المناسب أن نذكر شيئاً عن الإشادة بهذا العالم وشرحه، يقول الشيخ محمد الطنطاوي: "هذا الشرح قد جمع بين دفتيه قواعد النحو وأسرارها بابتكار يدل على تعمق في النحو واستكشاف لمخبآته وإحاطة بأوابده، ويعجبني منه ولوعه بضم الأنواع في محاولاته التي يعنى فيها بلم أطراف الكلام الذي يراد التقعيد له، حتى لا يدع باباً إلا قضى وطر العلم فيه، هذا من ناحية التأليف، أما من ناحية الفن فإنّه ليس في شرحه جماعاً وإنما هو الفيصل تستحكم الفكرة عنده فيبرزها مدعومة بالدليل النقلي والنظري غير متحيز إلى مذهب خاص من المذاهب الأربعة السابقة وإن كان في الجملة بصري الاتجاه، فقد يرتضي مذهب الكوفيين أحياناً إذا صح لديه حكمته"[2].

ولما كان الباحث راغباً في الجدة والابتكار لمرحلة الدكتوراه فإنه يرغب أن يأخذ دراسة آراء هذا العالم* وغيره من العلماء متقدمين ومتأخرين من خلال باب المنصوبات الذي يمثل بعداً كبيراً للنظرية النحوية، ولما كان الباحث قد قرأ أبواباً منها، وجد الرضي يعرض خلافات كثيرة في تراكيب وأعاريب وعوامل هذه الأبواب وإن كان المصطلحات والحدود لا يحظى باهتمام كبير عنده بحكم استقرارها منذ القرنين الثالث والرابع على يد البصريين والكوفيين؛ لذا كان الخلاف حولها يسيراً؛ مما يجعل الباحث يتنقل بين هذه الخلافات ويرى كيفية معالجة الرضي مثل

---

[1] إبراهيم: ٧

[2] نشأة النحو: ٢٠٨

* اعتمد الباحث في جمع مادة الخلافات النحوية على "شرح الرضي على الكافية" طبعة جامعة بنغازي من عمل: يوسف حسن عمر.

هذه الخلافات وموقفه من آراء العلماء فيها ثم موقفه منها مما يجعل الباحث يضني نفسه مع عالم مجدد في تناول المادة النحوية، يتطلب منه التنقل في المكتبة التراثية لمتابعة مثل هذه الخلافات، فيلزم الباحث الرجوع إلى الكتب الأصول ككتاب سيبويه، وكتاب الأصول لابن السراج، والجمل للزجاجي، والإنصاف للأنباري، وكتب العوامل نحو الجمل والعوامل المائة للجرجاني، والمصباح للمطرزي، وكتب اللغة الأصول كالخصائص لابن جني، وكتب أعاريب القرآن الكريم، كإعراب القرآن ومعانيه للزجاج، وإعراب النحاس، والتبيان لأبي البقاء، وغيرها كثير، إضافة إلى كتب التفسير الأصول التي يمكن أن نستفيد منها في توجيه الأعاريب، كتفسير الكشاف للزمخشري، وجامع القرطبي، فضلاً عن كتب النحو الجامعة التي استفاد أصحابها من الرضي وغيره في معالجة النحو أبواباً ومصطلحات كالهمع.

ولا ينسى الباحث أن يواصل طريقه في معرفة كيفية أفاد المعاصرون من مكتبة النحو التراثية، فمنهم من استطاع أن يقدم دراسات جليلة نافعة عن التراث من خلال استقراء أبواب النحو، ومنها المنصوبات والخلافات فيها، وكان لآراء الرضي في المنصوبات مكانة واسعة في هذه الدراسة، سواء في التراكيب أو الأعاريب مما يجعل الباحث في متابعة مثل هذه الخلافات من خلال كتب أعاريب ومعاني القرآن كما فعل الشيخ الجليل محمد عبد الخالق عضيمة في "دراسات لأسلوب القرآن"، ومنهم من حاول قراءة أبواب المنصوبات والخلافات النحوية فيها متأثراً بما جاء عند علماء التراث وبانياً عليه، محاولاً في ذلك قراءة التراث النحوي وفق معطيات الدرس النحوي الحديث.

وقبل تفصيل ما يعتزم الباحث بيانه في خطة هذه الرسالة عليه أن يشير إلى الدراسات السابقة التي كان الرضي محوراً رئيساً فيها أو له جانب منها وكانت هذه الدراسات في رحاب جامعة أم القرى حفظها الله من كل سوء. ويمكن سردها وفق الآتي:

١- رسالة الدكتوراه التي تقدم بها الباحث مصطفى بن فؤاد أحمد، بإشراف الأستاذ الدكتور رياض الخوام بعنوان: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الكافية" جمع الباحث الاعتراضات في الكتاب كله، وهو يخالف ما ذهب إليه الباحث، الذي انصب بحثه على الخلافات النحوية في المنصوبات حدوداً ومصطلحاً وتركيباً ودلالة وأعاريب وعوامل.

٢- رسالة الماجستير تقدم بها باحث بإشراف الأستاذ الدكتور رياض الخّوام بعنوان: "الفراء وآراءه في شرح الرضي" ولا تعارض بينها وبين ما ذهب إليه الباحث.

٣- رسالة الماجستير تقدم بها الباحث مهدي القرني، بإشراف الأستاذ الدكتور سليمان العايد بعنوان: "اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في الكافية في الصرف" وقد انصرف الباحث في موضوع رسالته إلى الصرف العربي، وبعد الاطلاع على مقدمتها وبعض مسائلها وفهارس موضوعاتها، وجدت أن الفرق كبير بينها وبين بحث الباحث. بذا فإن هذه الرسالة لا مجال لذكرها في التداخل بين البحثين، فهي خالصة للصرف ومسائله، وغني عن القول بأن كتاب الكافية هو كتاب متخصص في الصرف، ولا مجال للباحث في النحو أن يذهب إليه مستقصياً مسائل النحو منه، إلا إذا كان مضطراً إلى بنية كلمة للتعرف على رأي علَمين من أعلام الصرف فيها.

أما ما يريد الباحث تفصيله في ثنايا مباحث وفصول هذه الرسالة فينطوي على الآتي:

١- تمهيد، وهي عبارة عن تمهيد عن الخلافات النحوية أسبابها وعللها، فمهد الباحث بحديث موجزة عن نشأة النحو وأسباب الخلافات النحوية وفقاً لتوجيهات أعضاء القسم الموقرين لخطة البحث، فبدأ بعرض سريع لما قاله العلماء في نشأة النحو وأسبابها، ثم أوضح أهم الروايات التي يمكن أن تُعد البداية البسيطة لعلم النحو، فارتضى بناء على ما تعدد من أقوال الدور الواضح لأبي الأسود الدؤلي في المرحلة المبكرة لنشأة النحو العربي يوضح ذلك إعجام المصحف وتنقيطه. ثم سلط الضوء على الدور الجبار الذي قام به الخليل بن أحمد بإرسائه نظرية العامل التي قام عليها النحو العربي وتجسدت في "كتاب سيبويه" فمعظم آراء الخليل مبثوثة في هذا الكتاب وبين أن هذه النظرية قد اعتمدت على أصول ثابتة قوية سارت عليها، فحاول توضيح المقصود بهذه الأصول ثم إبرازها من كتاب سيبويه، وهي السماع والإجماع وبخاصة أهمية إجماع علماء البلدين في مسائل النحو ثم القياس وبين أركانه التي يقوم عليها وهي: مقيس ومقيس عليه وحكم وعلة جامعة، ثم ختم بالأصل الرابع من أصول النحو وهو استصحاب الحال فعرف به وبين موقف العلماء منه.

ولما كان هذا التمهيد يهتم بالعلة النحوية وأنواعها فإن الباحث قد ذكر البداية البسيطة التي قام بها عبد الله بن أبي إسحاق، الذي يعد أول من بعج النحو ومهد القياس والعلل، ثم جعل من عمل الخليل في نظرية العامل وما صاحبها من تعليلات البداية الفعلية لمرحلة التعليل في النحو العربي وبين ذلك بتحليل نماذج من كتاب

سيبويه، فقد كان تحليله أقرب إلى روح اللغة دون تعقيد أو تأويل في ما عرف في ما بعد بالعلل التعليمية التي حاولت تفسير كلام العرب بكلام العرب دون تمحل أو ادعاء فلسفة، ثم جاء الزجاجي وأطّر للعلة النحوية بمؤلفه "الإيضاح في علل النحو" الذي يعد حلقة من حلقات النحو العربي من حيث تتبعه لعلل النحو التعليمية والقياسية والجدلية، فضلاً عن أن الكتاب يقوم في مجمله على مبدأ العلة. ثم توالت آراء العلماء تباعاً عن العلة، فأبرز الباحث الدور الذي قام به أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني في القرن الرابع فقد ترددت مقولة أبي علي الشهيرة "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة والنحو ولا أخطئ في مسألة واحدة في القياس". ثم بين دور ابن جني في هذا المبحث في ما جاء عنه مفصلاً في مؤلفه القيم الخصائص.

ولما التقت الثقافة العربية بشكل كبير مع ثقافات الأمم الأخرى وبخاصة اليونانية فظهر كثير من مصطلحات المنطق والفلسفة في العلة النحوية في كتب المتأخرين وذكرت منهم ابن الأنباري وبخاصة في مؤلفيه (الإنصاف في مسائل الخلاف) و (أسرار العربية)، وتواصل اعتماد النحاة المتأخرين على فلسفة التعليل وإثقال النحو العربي بكثير من التعليلات، مما دفع أحد علماء القرن السادس وهو ابن مضاء إلى الثورة على كثير من جزئيات هامة في النحو العربي منها القياس والتعليل والتمارين العقلية فدعا إلى تخليص النحو العربي منها، وقد لقيت دعوته صداها في العصر الحديث وبخاصة عند أصحاب المنهج الوصفي. ثم ختم الباحث رأي القدماء عن التعليل بما كرره السيوطي عن العلماء السابقين في كتابيه "الاقتراح والهمع".

وكما عودنا أساتذتنا الكرام منذ أن كنا في قاعة الدرس بفتح الآفاق وأخذ النافع من الجديد، كما حثوا هممنا على الإطلاع على التراث والبناء عليه، رغبة منهم في أن يتكامل البناء العلمي للخلف بعد السلف، وليستمر الخط البياني للأمة العريقة في صعود. ولما كانت العلة النحوية مما شغل بال العلماء المحدثين فقد رأى الباحث أن يتتبع آراء أبرز من له منهم فيها رأي وهم: عباس حسن، والدكتور مازن المبارك، والدكتور محمد عيد؛ فناقش وجهة نظر كل منهم حسبما يقتضيه هذا التمهيد.

وقد جعل الباحث الرسالة في أربعة فصول فكان الفصل الأول موسوماً بعنوان "الخلافات النحوية في الحدود والمصطلحات" والفصل الثاني بعنوان "الخلافات النحوية في التراكيب" (أو كما حدد مجلس القسم عنوانه بالخلافات

النحوية في نظام الجملة) والفصل الثالث بعنوان الخلافات في الأعاريب، والفصل الرابع والأخير بعنوان "الخلافات النحوية في العوامل" ثم ختمت الرسالة بخاتمة رصد من خلالها الباحث ما توصل إليه من نتائج في هذا البحث.

وقبل تفصيل مسائل هذه الفصول يرغب الباحث توضيح المنهج الذي يريد أن يسير عليه في معالجة مسائل هذه الفصول وقضاياها:

١- أخذ الباحث بالمنهج الوصفي الذي يعتمد على تحليل الظاهرة اللغوية في التركيب الجملي وذلك بتوظيف معطيات التركيب كلها من ترتيب وزيادة وحذف وحركة إعرابية وكيفية أدائها من غير إخلال بالحركة الإعرابية ودورها في التركيب الجملي، ولعلّ أبرز ما استقل به المنهج الوصفي الذي سرنا عليه أنّه دلالي يعتمد على توظيف الحركة الإعرابية دلالياً وليست بأثر من عامل، فتسويغ وجودها هو بعد دلالي وليس عاملاً يعمل النصب أو الرفع أو غير ذلك.

٢- اقتصر الباحث في هذا البحث على اختيار الخلافات في المنصوبات أو ما لها صلة قريبة بالمنصوبات وتوابعها، والفصل بينها نحواً ودلالة.

٣- وضع الباحث عنواناً رئيساً للمسألة التي وقع الخلاف فيها (في المنصوبات)، ثم يتبعها بنص الرضي وما فيه من خلافات نحوية سواء كان في المصطلحات والحدود أو التراكيب أو الأعاريب أو العوامل، مع بيان رقم الصفحات التي وردت فيها الخلافات في المتن دون الهامش. علماً بأن الباحث لم يشر إلى ذكر اسم الكتاب (شرح الرضي على الكافية) قبل رقم الصفحات لمعرفة القارئ أن البحث فيه. ولعلّ الباحث يذكر أنه قد سار بعد ذلك في مناقشة هذه الخلافات وفق تسلسل زمني إلى عصر الرضي ثم متابعة ذلك في العصور اللاحقة.

٤- أُرجِعت آراء بعض العلماء إلى مظانها للتأكد من دقة الإحالة وتطابق الرأي، ما أمكن ذلك.

٥- استعان الباحث بأمهات كتب التفسير لبيان المعنى وتوجيه الإعراب في ضوئه.

٦- استعان الباحث أحياناً بكتب القراءات للاستئناس في توجيه المعنى إذا ما كان للكلمة قراءة أخرى بحركة أخرى.

٧- حاول الباحث بعد عرض كل وجوه التراكيب والدلالة عند القدماء والمحدثين استجابة لما عودنا أساتذتنا الفضلاء من إبداء الرأي في ميدان تعددت فيه الآراء حتى تظهر شخصية الباحث في كل مسألة وسيبقى الباحث يتطلع إلى

ما يوجهه إليه أساتذته، ليتمكن من التزود به في بناء مسيرته العلمية وليبقى يتعهد في نفسه غرساً غرسوه وحملوه أمانة تعهده والعناية به.

الفصل الأول: الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات:

فصل الباحث في هذا الفصل المسائل التي وقع فيها الخلاف في الحدود والمصطلحات في أبواب المنصوبات وكان عددها تسع مسائل على النحو التالي:

١- الخلاف في حد المفعول به.
٢- الخلاف في حد الترخيم.
٣- الخلاف في حد المفعول فيه.
٤- الخلاف في حد التحذير.
٥- الخلاف في حد المفعول له.
٦- الخلاف في حد الحال المنتقلة.
٧- الخلاف في حد الاستثناء.
٨- الخلاف في حد الفعل المتعدي.
٩- الخلاف في تسمية اسم كان وخبرها.

ولما كان هذا الفصل اللبنة الأولى في البحث، فقد حاول الباحث أن يستقصي الخلافات في الحدود والمصطلحات من سيبويه إلى ما جاء في كتب الحدود النحوية انتهاء بما جادت به قرائح العلماء المحدثين، فحاول الباحث أن يفْصِل بين كلّ حد ومصطلح بما تهيأ له من نصوص وما حاول أن يستنبطه من مدارستها، ليأخذ لنفسه رأياً يتقوى به لإعطاء كل حد ومصطلح سمة بارزة لا تدخله مع غيره.

الفصل الثاني: الخلاف في مسائل التراكيب:

ويعد هذا الفصل أطول فصول الرسالة لما تتضمنه التراكيب من أهمية في الدرس النحوي وتطوره قديما وحديثاً وما ينطوي تحتها من حذف وتقديم وربط ذلك بالترتيب وأهميته في بيان الفصل في كل تركيب، وقد وقع هذا الفصل في ست وخمسين مسألة وفق الآتي:

١- الخلاف في اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.
٢- الخلاف في تركيب: يا ثلاثةً وثلاثين... ويا ثلاثةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء.
٣- الخلاف في مسألتين: ١- نداء ما فيه (أل)، ٢- اللهم ووصفها.
٤- الخلاف: في نداء يا أبت.

٥- الخلاف في باب النداء، وفيه ثلاث مسائل: ١- ترخيم المضاف، ٢- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحركاً، ٣- ترخيم غير المنادى للضرورة.
٦- الخلاف في وصف المنادى المندوب.
٧- الخلاف في ندب غير المعروف.
٨- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.
٩- الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص.
١٠- الخلاف في باب الاشتغال.
١١- الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.
١٢- الخلاف في تعدد الحال.
١٣- الخلاف في مجيء الحال معرفة.
١٤- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة.
١٥- الخلاف في الظرف بين الخبر والحال.
١٦- الخلاف في مسألتين: ١- تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور.، ٢- مجيء الحال من الجار والمجرور المتَقدم.
١٧- الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة.
١٨- الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً.
١٩- الخلاف في مجيء الحال جامد.
٢٠- الخلاف في تقديم التمييز.
٢١- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.
٢٢- الخلاف: تقديم المستثنى.
٢٣- الخلاف: الاستثناء المنقطع.
٢٤- الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا.
٢٥- الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.
٢٦- الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.
٢٧- الخلاف في غير.
٢٨- الخلاف في سوى.
٢٩- الخلاف في مجيء خبر كان فعلا ماضياً.
٣٠- الخلاف في حذف كان.
٣١- الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس بين البناء والإعراب.
٣٢- الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً.

٣٣- الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة.
٣٤- الخلاف في دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس.
٣٥- الخلاف في وصف اسم "لا" النافية للجنس.
٣٦- الخلاف في مجيء التابع بعد اسم "لا" النافية للجنس.
٣٧- الخلاف في مسألتين: ١- في لا غلام لك، ٢- الفَصلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها.
٣٨- الخلاف في مسألتين: ١- مجيء إن بعد ما النافية، ٢- دخول إلاّ مع ما النافية.
٣٩- الخلاف في مسألتين: ١- تقديم خبر (ما) عليها، ٢- دخول الباء في خبر "ما" النافية.
٤٠- الخلاف في مسألتين: ١- عمل "إن" عمل ليس، ٢- "لات" وما بعدها.
٤١- الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.
٤٢- الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط.
٤٣- الخلاف في مسألتين: ١- نصب الفعل المضارع مع الفاء، ٢- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر.
٤٤- الخلاف في "أو" مع الفعل المضارع.
٤٥- الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود.
٤٦- الخلاف في المنصوب في باب عِلم.
٤٧- الخلاف في مجيء ظن، وحسب... متعدية لثلاثة مفاعيل.
٤٨- الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.
٤٩- الخلاف في مجيء مفعول "ظن" وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة.
٥٠- الخلاف في الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.
٥١- الخلاف في إن ومعموليها في باب "ظن".
٥٢- الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب.
٥٣- الخلاف في مسألتين: ١- تقديم خبر مازال عليها، ٢- تقديم خبر ليس عليها.
٥٤- الخلاف في الفصل بين "كان" وخبرها بالأجنبي.
٥٥- الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.
٥٦- الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب: نِعم وبئس.

الفصل الثالث: الخلاف في الأعاريب:

وقد اهتم هذا الفصل بإعراب بعض الكلمات في التراكيب الجملية، فوجد الباحث تعدداً للكلمة المنصوبة مرة بين الحال أو التمييز أو النصب على نزع الخافض أو الاستثناء المتصل أو المنقطع مما يتطلب ربط ذلك بكتب النحو وكتب معاني القرآن وإعرابه، فضلاً عما استفاده الباحث من النظرات الجادة عند الباحثين المعاصرين ممن اهتموا بالمعنى والإعراب. وكان تفصيله في اثنتي عشرة مسألة على النحو التالي:

١- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى ﴿**انتهوا خيراً لكم**﴾ النساء: ١٧١.
٢- الخلاف في توجيه إعراب تابع المنادى.
٣- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث.
٤- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: ياهذا الرجل.
٥- الخلاف في توجيه إعراب: ياتَيم تَيم عدي...
٦- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى ﴿**ألا يسجدوا**﴾ النمل: ٢٥.
٧- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان.
٨- الخلاف في توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى في.
٩- الخلاف في توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى ﴿**لا يلتف منكم أحد إلاّ امرأتك**﴾ هود: ٨١.
١٠- الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما".
١١- الخلاف في إعراب أسماء الأفعال.
١٢- الخلاف في إعراب "مثلاً مع الفعل ضرب.

الفصل الرابع: الخلاف في العوامل:

كما هو معلوم للقارئ الكريم فإن موضوع العوامل من أهم ما وقع فيه الخلاف بين النحاة قدماء ومحدثين، ونظراً لتشعبه في باب المنصوبات، بل يمكن أن يقال إن أكثر العوامل مناقشة وتفصيلاً كانت عوامل المنصوبات، وقد جاء هذا الفصل في عشرين مسألة وفق الآتي:

١- الخلاف في عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى.
٢- الخلاف في العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.
٣- الخلاف في عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ حمار.

٤- الخلاف في عامل النصب في المفعول به.
٥- الخلاف في عامل النصب في المنادى.
٦- الخلاف في عامل النصب في باب الاشتغال.
٧- الخلاف في عامل تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط.
٨- الخلاف في عامل التحذير.
٩- الخلاف في عامل المفعول معه.
١٠- الخلاف في العامل في الحال إذا كان غير الفعل.
١١- الخلاف في العامل في الحال إذا كانت مؤكدة.
١٢- الخلاف في تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة المشبهة.
١٣- الخلاف في العامل في الحال معنى التشبيه.
١٤- الخلاف في عامل النصب في الاستثناء.
١٥- الخلاف في العامل في المصدر المعرف (بأل)
١٦- الخلاف في مسألتين: (١) عامل نصب الفعل المضارب بعد كي.
(٢) تقديم معمول المضارع المنصوب بكي.
١٧- الخلاف في عمل "كما" النصب في الفعل المضارع.
١٨- الخلاف في عامل نصب الفعل المضارع بعد: الواو والفاء ...
١٩- الخلاف في حذف حرف الجر وبقاء عمله.
٢٠- الخلاف في عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة.

وقد اعتمد الباحث في بناء فصول هذه الرسالة على عدد كبير من المصادر والمراجع القديمة والحديثة. وقد كانت مراجعه في الموضوعات التالية:

١- كتب النحو واللغة لعلّ من أبرزها: كتاب سيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول في النحو لابن السراج، والمقتصد للجرجاني، والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، وكتب أبي البقاء (اللباب في علل البناء والإعراب) (التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) (مسائل خلافية في النحو)، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك والألفية في النحو والصرف، وكتاب أبي حيان (ارتشاف الضرب)، وكتب ابن هشام ومنها (مغني اللبيب) (أوضح المسالك)، وبعض شروح الكافية كشرح كافية ابن الحاجب للموصلي وشرح الجامي المعروف بالفوائد الضيائية، وشرح ابن عقيل على الألفية، والسيوطي في همع الهوامع والأشباه والنظائر. ولا ينسى الباحث أن يشير إلى كتب الحدود النحوية التي اعتمد عليها، كالعنوان للكرماني. ومن كتب اللغة

التي اعتمد عليها الباحث بعض المعاجم كلسان العرب، فضلاً عن الاعتماد على كتب أصول الفقه كالكوكب الدري لجمال الدين الإسنوي.

٢- كتب التفسير ومن أبرزها: غرائب التفسير وعجائب التأويل لمحمود حمزة الكرماني والكشاف للزمخشري، والمحرر الوجيز لابن عطية، وتفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي، والبحر المحيط لأبي حيان، والدر المصون للسمين الحلبي، ولم يقتصر على الكتب السابقة بل أخذ من كتب التفسير المتأخرة، نحو: تفسير روح المعاني للألوسي، وفتح القدير للشوكاني.

٣- كتب معاني القرآن ومن أبرزها: كتاب معاني القرآن للفراء، ومجاز القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن للأخفش، فضلاً عن الكتب التي اهتم أصحابها بتناول عدد من المباحث في علوم القرآن كالبرهان في علوم القرآن للزركشي.

٤- كتب إعراب القرآن لعلّ من أبرزها: إعراب القرآن المنسوب للزجاج، إعراب القرآن للنحاس، ومشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري.

٥- كتب القراءات القرآنية ومن أبرزها: السبعة لابن مجاهد، وحجة القراءات لابن أبي زنجلة، والنشر لابن الجزري، فضلاً عن كتب القراءات الشاذة نحو: مختصر شواذ القراءات لابن خالويه والمحتسب لابن جني.

٦- الكتب اللغوية الحديثة: من أبرز هذه الكتب: اللغة والنحو بين القديم والحديث لعباس حسن، اللغة معناها ومبناها للدكتور تمام حسان، كتاب الدكتور مهدي المخزومي في النحو العربي ومدرسة الكوفة، وكتاب الدكتور عبد القادر المهيري "نظرات في التراث" وكتابا الدكتور إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، والنحو العربي نقد وبناء، وكتب الدكتور خليل عمايره وهي "في نحو اللغة وتراكيبها" "آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث"، "أسلوبا النفي والاستفهام" "أسلوب التوكيد"، وكتاب الدكتور محمد عيد "أصول النحو" وغيرهم كثير ممن ورد في هذا البحث إضافة إلى هذه الكتب فقد أخذت مما نُشِر للمحدثين في الدوريات المحكمة، ولعلّ منهم الدكتور داود عبده، فناقش الباحث ما قالوه مما له صلة بقضايا بحثه هذا فاستنار بوجهة نظرهم التي تربط بين القديم والحديث فقبل بعض آرائهم ورد منها كثيراً وبخاصة ما لا يتفق مع طبيعة اللغة وطرق البحث فيها.

وقد وضع الباحث في نهاية هذا البحث خاتمة أبرز فيها أهم ما توصل إليه من نتائج، وكان ذلك في نقاط مرتبة وفق ما تحتاجه فصول هذا البحث، ثم ذيل البحث بفهارس شاملة لما يأتي:

١- الآيات القرآنية.
٢- الأحاديث النبوية الشريفة.
٣- الأشعار – الأراجيز – الأمثال.
٤- المصادر والمراجع.
٥- المسائل والموضوعات.

وبعد فإن الباحث أحب أن يشيد بتوجيهات أستاذه الفاضل الأستاذ الدكتور/ سعد بن حمدان الغامدي الذي تكرم بكلّ صدر رحب فقرأ وناقش ونصح، وأرشد الباحث إلى متابعة المصادر والمراجع، وقد كان نعم المربي والقدوة الذي يؤمن بأن الخط البياني للباحثين من هذه الأمة يجب أن يصعد فحث الباحث على الإفادة من كل من يستطيع الإفادة منه، وعلى استشارة من يمكن أن تكون مشورته ذات قيمة، وهذا دأب العالم الواثق الموثوق، الذي يحرص على طلابه حرصه على أبنائه، فلا يملك الباحث إلا التضرع إلى العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء وأن يجزل له الثواب وأن يقدره على حمل الأمانة بتعهد ما هو حريص عليه.

وأما الأستاذان الفاضلان عضوا لجنة المناقشة، فإن الباحث يقدم لهما شكره الصادق النابع من قلب طالب باحث يسعى في بداية طريق البحث، يتلمس خطاه ويستنير بإرشادهما وما يقدمانه، ليبني مسيرته العلمية، فلهما شكره مع دعائه إلى الله أن يجزيهما الأجر الكبير وأن يثيبهما أحسن ثواب، ويعدهم صادقاً أن يدرس ملاحظاتهما كلها دراسة حصيفة عميقة، بل دراسة الباحث الراغب في كل ما يقدم له حريصاً عليه.

ولا يسع الباحث هنا إلا أن يسأل الله أن يجزي كل من شارك في هذا البحث من قريب أو بعيد خير الجزاء. أما والدي فمهما قلت فيهما فلن أوفيهما حقهما إذ لولا فضل الله علي ثم فضل دعائهما وحرصهما على تحصيلي العلمي ما كان لصاحب هذا البحث أن يقف هذه الوقفة، فلا يسعه في هذا إلا أن يذكر قوله تعالى **﴿وقُل رب ارحمهما كما ربيانِي صغِيراً﴾**[1]. فلهما ولجميع أفراد أسرتي نظير ما فعلوه وما تحملوه من مشقة معي في هذا البحث شكره الصادق ودعاءه إلى الله أن يكلأ الجميع بعين فضله ورعايته.

---

[1] الإسراء: ٢٤

وختاماً فإن هذا الجهد، وإن بدا كبيراً إلا إنه في الحقيقة جهد الابن البار المحب لمكتبة التراث العربي، الراغب في التعبير عن الوفاء للسلف الصالح من علمائنا الذين حملوا الأمانة، وأخلصوا النية وبذلوا الجهد الصادق، فلهم دعاء الابن البار والحفيد الوفي بأن يجزيهم الله خير الجزاء وأن يجعلهم بحق ورثة الأنبياء.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

فهرس الموضوعـات

	الموضوع	الصفحة
▪	المقدمة	أ – م
▪	تمهيد عن الخلافات النحوية أسبابها وعللها	١ - ١٩

الفصل الأول

الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات

	الموضوع	الصفحة
	الخلاف في مسائل الحدود والمصطلحات	**٢٠-٥١**
١-	الخلاف في حد المفعول به.	٢١-٢٢
٢-	الخلاف في حد الترخيم.	٢٣-٢٥
٣-	الخلاف في حد المفعول فيه.	٢٦-٢٩
٤-	الخلاف في حد التحذير.	٣٠-٣٢
٥-	الخلاف في حد المفعول له.	٣٣-٣٥
٦-	الخلاف في حد الحال المنتقلة.	٣٦-٣٨
٧-	الخلاف في حد الاستثناء.	٣٩-٤٣
٨-	الخلاف في حد الفعل المتعدي.	٤٤-٤٧
٩-	الخلاف في تسمية اسم كان وخبرها.	٤٨-٥١

الفصل الثاني

الخلاف في مسائل التراكيب

	الموضوع	الصفحة
	الخلاف في مسائل التراكيب	**٥٢-٥٢١**
١-	الخلاف في اتصال ضمير الغيبة الذي يعود على المفعول بالفاعل.	٥٥-٧٤
٢-	الخلاف في تركيب: يا ثلاثـةً وثلاثـين... ويـا ثلاثـةً والثلاثون أو الثلاثين في النداء.	٧٥-٧٩
٣-	الخلاف في مسألتين: ١- نداء ما فيـه (أل)، ٢- اللهـم ووصفها.	٨٠-٩٨
٤-	الخلاف في نداء يا أبت.	٩٩-١٠٤

الموضوع	الصفحة
٥- الخلاف في باب النداء، وفيه ثلاث مسائل: ١- ترخيم المضاف، ٢- ترخيم الثلاثي إذا كان علماً ساكن الوسط أو متحرك، ٣- ترخيم غير المنادى للضرورة.	١٠٥-١٢٣
٦- الخلاف في وصف المنادى المندوب.	١٢٤-١٣٠
٧- الخلاف في ندب غير المعروف.	١٣١-١٣٥
٨- الخلاف في حذف حرف النداء مع اسم الإشارة.	١٣٦-١٤٣
٩- الخلاف في ما ينصب من الأسماء على الاختصاص.	١٤٤-١٤٧
١٠- الخلاف في باب الاشتغال.	١٤٨-١٥٨
١١- الخلاف في العطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار.	١٥٩-١٦٧
١٢- الخلاف في تعدد الحال.	١٦٨-١٧٤
١٣- الخلاف في مجيء الحال معرفة.	١٧٥-١٧٩
١٤- الخلاف في تقديم الحال على صاحبها النكرة.	١٨٠-١٨٤
١٥- الخلاف في الظرف بين الخبر والحال.	١٨٥-١٩١
١٦- الخلاف في مسألتين: ١- تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب أو المجرور.، ٢- مجيء الحال من الجار والمجرور المتقدم.	١٩٢-٢٠٧
١٧- الخلاف في مجيء الحال غير مشتقة.	٢٠٨-٢١٦
١٨- الخلاف في مجيء الفعل الماضي حالاً.	٢١٧-٢٢٢
١٩- الخلاف في مجيء الحال جامد.	٢٢٣-٢٣٠
٢٠- الخلاف في تقديم التمييز.	٢٣١-٢٣٨
٢١- الخلاف في مجيء التمييز معرفة.	٢٣٩-٢٤٤
٢٢- الخلاف في تقديم المستثنى.	٢٤٥-٢٥٥
٢٣- الخلاف في الاستثناء المنقطع.	٢٥٦-٢٧٩
٢٤- الخلاف في الاستثناء بعدا وخلا.	٢٨٠-٢٨٩
٢٥- الخلاف في الفصل بين المستثنى والمستثنى منه.	٢٩٠-٢٩٧
٢٦- الخلاف في تقديم المستثنى على صفة المستثنى منه.	٢٩٨-٣٠٢
٢٧- الخلاف في غير.	٣٠٣-٣١٢
٢٨- الخلاف في سوى.	٣١٣-٣١٨
٢٩- الخلاف في مجيء خبر كان فعلا ماضياً.	٣١٩-٣٢٥
٣٠- الخلاف في حذف كان.	٣٢٦-٣٣٨
٣١- الخلاف في الاسم بعد "لا" النافية للجنس بين البناء والإعراب.	٣٣٩-٣٤٨
٣٢- الخلاف في اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث	٣٤٩-٣٥٢

سالماً.	
٣٣- الخلاف في مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة.	٣٥٣-٣٥٥
الموضوع	**الصفحة**
٣٤- الخلاف في دخول الاستفهام على "لا" النافية للجنس.	٣٥٦-٣٦٤
٣٥- الخلاف في وصف اسم "لا" النافية للجنس.	٣٦٥-٣٦٩
٣٦- الخلاف في مجيء التابع بعد اسم "لا" النافية للجنس.	٣٧٠-٣٧٨
٣٧- الخلاف في مسألتين: ١- في لا غلام لك، ٢- الفَصلُ بين "لا" النافية للجنس واسمها.	٣٧٩-٣٩٥
٣٨- الخلاف في مسألتين: ١- مجيء إن بعد ما النافية، ٢- دخول إلاّ مع ما النافية.	٣٩٦-٤٠٧
٣٩- الخلاف في الخلاف في مسألتين: ١- تقديم خبر (ما) عليها، ٢- دخول الباء في خبر "ما" النافية.	٤٠٨-٤١٩
٤٠- الخلاف في مسألتين: ١- معاملة "إن" معاملة ليس، ٢- "لات" وما بعدها.	٤٢٠-٤٣٢
٤١- الخلاف في تقديم معمول اسم الفعل عليه.	٤٣٣-٤٣٨
٤٢- الخلاف في الفصل بين "حتى" و "أو" والفعل المنصوب بالشرط.	٤٣٩-٤٤١
٤٣- الخلاف في مسألتين: ١- نصب الفعل المضارع مع الفاء، ٢- نصب الفعل المضارع بما في حكم الأمر.	٤٤٢-٤٤٦
٤٤- الخلاف في "أو" مع الفعل المضارع.	٤٤٧-٤٤٩
٤٥- الخلاف في تقديم المعمول على المنصوب بلام الجحود.	٤٥٠-٤٥٤
٤٦- الخلاف في المنصوب في باب عِلِم.	٤٥٥-٤٦١
٤٧- الخلاف في مجيء ظن، وحسب... متعدية لثلاثة مفاعيل.	٤٦٢-٤٦٥
٤٨- الخلاف في حذف المفعول الأول مع الأفعال الناصبة لثلاثة مفاعيل.	٤٦٦-٤٧٠
٤٩- الخلاف في مجيء مفعول "ظن" وأخواتها ضميراً أو اسم إشارة.	٤٧١-٤٧٢
٥٠- الخلاف: الإلغاء والتعليق في الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.	٤٧٣-٤٧٨
٥١- الخلاف في إن ومعموليها في باب "ظن".	٤٧٩-٤٨١
٥٢- الخلاف في زيادة "كان" مع بعض التراكيب.	٤٨٢-٤٩١
٥٣- الخلاف في مسألتين: ١- تقديم خبر مازال عليها، ٢- تقديم خبر ليس عليها.	٤٩٢-٥٠٤
٥٤- الخلاف في الفصل بين "كان" وخبرها بالأجنبي.	٥٠٥-٥١١
٥٥- الخلاف في مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة.	٥١٢-٥١٧

٥٦- الخلاف في مجيء الفاعل الظاهر والتمييز في باب: نِعم وبئس.	٥١٨-٥٢١

الفصل الثالث

الخلاف في مسائل الأعاريب

الموضوع	**الصفحة**
الخلاف في مسائل الأعاريب	٥٢٢-٥٩١
١- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى ﴿**انتهوا خيراً لكم**﴾ النساء: ١٧١.	٥٢٣-٥٢٨
٢- الخلاف في توجيه إعراب تابع المنادى.	٥٢٩-٥٣٣
٣- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعطوف على المنادى في نحو: يازيد والحارث.٥٣٨-٥٤٣	٥٣٤-٥٣٧
٤- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المعرفة في نحو: ياهذا الرجل.	٥٣٨-٥٤٣
٥- الخلاف في توجيه إعراب: ياتَيم تَيم عدي...	٥٤٤-٥٥٢
٦- الخلاف في توجيه إعراب قوله تعالى ﴿**ألا يسجدوا**﴾ النمل: ٢٥.	٥٥٣-٥٥٨
٧- الخلاف في توجيه إعراب الاسم المنصوب مع بعض الأفعال نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان.	٥٥٩-٥٦٤
٨- الخلاف في توجيه إعراب كلمة (فاه) في قولهم: كلمته فاه إلى في.	٥٦٥-٥٦٩
٩- الخلاف في توجيه إعراب كلمة "امرأتك" في قوله تعالى ﴿**لا يلتفت منكم أحد إلاّ امرأتك**﴾ هود: ٨١.	٥٧٠-٥٧٦
١٠- الخلاف في توجيه إعراب الاسم بعد "لاسيما".	٥٧٧-٥٨١
١١- الخلاف في إعراب أسماء الأفعال.	٥٨٢-٥٨٧
١٢- الخلاف في إعراب "مثلاً مع الفعل (**ضرب**).	٥٨٨-٥٩١

الفصل الرابع

الخلاف في مسائل العوامل

الموضوع	**الصفحة**
الخلاف في مسائل العوامل	٥٩٢-٧٠٠
١- الخلاف في عامل نصب المفعول المطلق نحو: رجع القهقرى.	٥٩٣-٥٩٦
٢- الخلاف في العامل في المصدر إذا لم يكن جارياً على حروف الفعل.	٥٩٧-٦٠١
٣- الخلاف في عامل النصب في نحو قولهم: له صوتٌ صوتَ	٦٠٢-٦٠٧

حمار.	
٤- الخلاف في عامل النصب في المفعول به.	٦٠٨-٦١٢
٥- الخلاف في عامل النصب في المنادى.	٦١٣-٦١٨
الموضوع	**الصفحة**
٦- الخلاف في عامل النصب في باب الاشتغال.	٦١٩-٦٢٤
٧- الخلاف في عامل تقديم معمول الجزاء على أداة الشرط.	٦٢٥-٦٢٩
٨- الخلاف في عامل التحذير.	٦٣٠-٦٣٢
٩- الخلاف في عامل المفعول معه.	٦٣٣-٦٤١
١٠- الخلاف في العامل في الحال إذا كان غير الفعل.	٦٤٢-٦٤٦
١١- الخلاف في العامل في الحال إذا كانت مؤكدة.	٦٥٢-٦٥٦
١٢- الخلاف في تقديم الحال على عاملها إذا كانت صفة مشبهة.	٦٤٧-٦٤٨
١٣- الخلاف في العامل في الحال معنى التشبيه.	٦٤٩-٦٥١
١٤- الخلاف في عامل النصب في الاستثناء.	٦٥٧-٦٦٨
١٥- الخلاف في العامل في المصدر المعرف (بأل)	٦٦٩-٦٧٢
١٦- الخلاف في مسألتين: (١) عامل نصب الفعل المضارب بعد كي. (٢) تقديم معمول المضارع المنصوب بكي.	٦٧٣-٦٧٨
١٧- الخلاف في عمل "كما" النصب في الفعل المضارع.	٦٧٩-٦٨١
١٨- الخلاف في عامل نصب الفعل المضارع بعد: الواو والفاء ...	٦٨٢-٦٨٧
١٩- الخلاف في حذف حرف الجر وبقاء عمله.	٦٨٨-٦٩١
٢٠- الخلاف في عامل نصب الجزأين مع بعض الأحرف الناسخة.	٦٩٢-٧٠٠

تمهيـــد عن

"الخلافات النحوية أسبابها وعللها"

"الخلافات النحوية أسبابها وعللها"

ليس من أهداف هذا البحث تتبع نشأة النحو العربي وما صاحبها من أقوال وروايات متعددة، إنما هدفنا توضيح أبرز الروايات التي نجعل منها البداية التي مهدت لظهور النحو العربي فناً قائماً يشهد بعلو علماء العربية في هذا الميدان.

اختلفت الروايات وتعددت في الإرهاصات الأولى للنحو العربي بين العلماء قديماً وحديثاً[١]، فمن النحاة من يرى أن أبا الأسود الدؤلي هو اللبنة الأولى في النحو وعلى ذلك أكثر الروايات، فقصته المشهورة في هذا الميدان جعلت ما قام به يعد البداية لهذا العلم ، فعمله بتنقيط المصحف بالحركات المعروفة ساعدت من جاء بعده لإكمال ما بدأ به؛ لأن ما بدأه يعد ضابطاً لبناء النحو العربي، يقول الدكتور مازن المبارك "... فإن النتيجة في كل ذلك واحدة وهي كأن أبا الأسود هو الذي بدأ التنفيذ العملي لوضع تلك الضوابط، وأن اللبنة في بناء النحو العربي - وهي وضع رموز الحركات الإعرابية - كانت من صنعه، وأنّه أول معلم للنحو وصل إلينا خبره"[٢].

أما ما نُسب إلى الإمام علي رضي الله عنه بأنه أول من تكلم في النحو فهو قول لا نميل إليه لانشغاله رضي الله عنه بالحروب التي كانت في زمنه، فضلاً عن أن عِلْماً مثل النحو يحتاج إلى ذهنية صافية للتفكير وإيراد الحجج في بيان المسائل وذلك لم يتأتَ للإمام علي رضي الله عنه. يقول الأستاذ سعيد الأفغاني "ولست أدري هل أبقت أمور الخلافة والحروب والفتن لعلي وقتاً يفرغ فيه للتأليف في العلوم وتنقيحها واختراعها"[٣].

ويمكن أن نقول ونحن مطمئنون أن البداية البسيطة للنحو العربي كانت بجهود مجتمعة برز فيها أبو الأسود علماً واضحاً في تلك البداية بحكم الدليل الملموس من نقط المصحف، أما ما صاحب ذلك العصر من مقولات حول إن وأخواتها والضمائر والتعجب فليس مما يمكن أن تدعمه تطورات المصطلحات في العلوم، ومنها علم النحو فلم تكن هذا المصطلحات مما يناسب البداية التي تبدأ بها

---

[١] نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١٨، إنباه الرواة ١ : ٣٩-٤٤، نشأة النحو : ٩-٢٦.

[٢] النحو العربي، العلة النحوية: نشأتها وتطورها، : ٣٩.

[٣] في أصول النحو : ١٦٤.

العلوم ولعلّ هذا ما كان عليه النحو من التدرج البسيط إلى أن أصبحت له مصطلحاته التي استقر عليها مع مرور الزمن.

أما المرحلة التي نما فيها النحو العربي وأصبح علماً قائماً بنفسه فيكمن في العمل الجبار الذي قام به الخليل بن أحمد بإرسائه نظرية العامل التي هي عماد النحو العربي، وقد تبعه الغيورون من أبناء العربية، ولعلّ خير شاهد على ذلك كتاب سيبويه الذي يصور عقلية الخليل متمثلة في طالبه سيبويه، وليس من هدف هذا التمهيد تتبع آراء الخليل وتأثيرها فيمن جاء بعده ، فيمكن الرجوع لكتاب الدكتور مهدي المخزومي عن الخليل بن أحمد ففيه معالجة لآرائه ومنهجه النحوي واللغوي.

إذاً يمثل كتاب سيبويه النحو البصري بكل سماته ومميزاته، والمبادئ التي يقوم عليها من قياس وتعليل وعامل وتأويل، بينما كان النحو الكوفي بعيد الظهور في هذه الفترة التي ازدهر فيها النحو البصري، فبعد مائة سنة تقريباً ظهر النحو الكوفي متمثلاً في ما انتجه الفراء في معانيه، معتمداً على المبادئ التي قام عليها النحو البصري إلا أن هناك خلافاً حول القياس والسماع، مما جعل هناك خلافاً بين المدرستين مع أننا لا نميل إلى القول بوجود مدرسة، لأن كلاً منهما يأخذ من أصول واحدة ولكن نظرتهم تختلف في أخذ هذه الأصول وتوجيهها. وسوف نبدأ هنا بعرض موجز لأهم أسباب هذا الخلاف النحوي ونتائجه ثم نبين أثر هذا الخلاف في التعليل النحوي.

ناقش العلماء المحدثون أهم أسباب الخلاف النحوي بين البلدين، وبما أننا نهدف إلى أن نمهد لهذا الفصل سنوجز الحديث عنه بما قاله الشيخ محمد الطنطاوي والدكتور السيد رزق الطويل، فقد ذهب الشيخ الطنطاوي إلى أن العامل السياسي له دور في قيام الخلاف بين البصريين والكوفيين، فبنزول الإمام علي رضي الله عنه في الكوفة واتخاذها مقراً لخلافته ونزول السيدة عائشة - رضي الله عنها – البصرة جعل من ذلك ضغناً من كل فئة على الأخرى ، ووسع شقة الخلاف بين البلدين، يقول "يضمهما سياج العراق، فقد غرست النزعة السياسية بينهما بذرة الضغن لما هبط علي كرم الله وجهه الكوفة واتخذها مقر خلافته وقدمت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش فيه طلحة والزبير طلباً لثأر عثمان رضي الله عنه.... كل ذلك مما أوسع شقة الخلاف بين البلدين حتى تألب كل على الآخر وقلب له ظهر المِجن"[1].

---

[1] نشأة النحو : ١٠٦-١٠٧.

وقد زاد الدكتور السيد رزق الطويل بعض الأسباب منها ناحية الموقع والتكوين السكاني، ثم التعصب بين البلدين، واختلاف أسلوب المدينتين في الدراسة ونظرة كل منهما للمادة العلمية بطريقة تختلف منهجيا عن الأخرى في البحث العلمي[١].

ويمكن أن نضيف بعض الأسباب التي وسعت شقة الخلاف نوجز أهمها في ما يأتي:

١- اختلافُ نَظَرِ كل مِنْهما للهجاتِ العربيةِ:

بذل علماء اللغة في القرن الثاني الهجري جهوداً كبيرة في جمع المادة اللغوية من القبائل العربية، حتى يتسنى لهم إقامة قواعد النحو والتصريف على ضوء ما جمعوا، ولكن كثيراً من هذا المسموع لم يكن يسير على نمط واحد في النطق بسبب تباعد جغرافية هذه القبائل عن بعضها، ولعل تعدد اللهجات في قراءة القرآن يعد واحداً من الأمثلة على تباعد لهجات قبائل العرب عن بعضها، فهي متفرقة من نجد وتهامة والحجاز وما يحيط بها. وحين جمع العلماء لهجات هذه القبائل لم ينسبوا كثيراً منها إلى قبيلة بعينها، وجاء هذا التحديد عن طريق علماء القرن الرابع وما تبعه من قرون، أي بعد وضع قواعد النحو والتصريف بنهاية القرن الثاني على يد الخليل وسيبويه، ويبرز من هؤلاء العلماء الفارابي، وابن خلدون، والسيوطي فقد اضطرب عدد القبائل المعتمدة في التقعيد عندهم، فما يراه الفارابي غير ما يراه ابن خلدون وما يراه السيوطي غير ما يراه كل منهما، وسوف أذكر هذه القبائل كما جاءت في مؤلفاتهم. يقول الفارابي "وكان الذي تولى ذلك بين أمصارهم، أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصيح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثم من سكان البراري من كان في أوسط بلادهم، ومن أشدهم توحشاً وجفاء، وأبعدهم إذعانا وانقيادا، وهم: قيس وتميم وأسد وطيء، ثم هذيل، فإن هؤلاء هم معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنهم كانوا في أطراف بلادهم، مخالطين بغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد السنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيفة بهم، من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر"[٢]. ويقول ابن خلدون "ولهذا كانت قريش أفصح اللغات العربية وأصرحها لبعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم، ثم من اكتنفهم من ثقيف وهذيل وخزاعة وبني كنانة وغطفان وبني أسد وبني تميم"[٣]. ويقول

---

[١] الخلاف بين النحويين: ٧٠-٧٩.

[٢] كتاب الألفاظ والحروف : ١٤٧.

[٣] المقدمة : ٦١٤.

السيوطي "وأما كلام العرب فيحتج منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم، قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسمى بـ "الألفاظ والحروف: كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان من قبائل العرب، هم قيس وتميم وأسد، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإعراب والتصريف، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[١].

ويتضح من هذه النصوص أن ما قاله هؤلاء العلماء لا يمكن جعله حكماً عاماً؛ لأنّهم ليسوا من العلماء الذين سمعوا من بوادي العرب. فضلاً عن ذلك فإن هناك اضطراباً في هذه القبائل، فالفارابي ذكر خمس قبائل وزاد السيوطي بعضها بينما ذكر ابن خلدون ثقيفاً وخزاعة وغطفان من القبائل المحتج بلغتها وهو مخالف بذلك للفارابي والسيوطي.

والذي يبدو لنا أن علماء اللغة في عصر التقعيد الأول حين جمعوا المادة اللغوية ووضع النحاة قواعدهم للغة وقوانين التصريف لم يهتموا بأسماء القبائل، بل المهم ووفق المنهج الاستقرائي أن تطرد القاعدة التي يضعون على الكثير الشائع من كلام العرب، وسموا ما عدا ذلك بالشاذ الذي لا يقاس عليه. ويمكن أن ندعم ما نذهب إليه بما ذكره سيبويه عن بعض قبائل العرب التي وضعت عنها قواعد اللغة وتصريفها، ويقول سيبويه دون تحديد قبيلة بعينها "وسمعنا من يقول أما العسل فأنا شراب"[٢]. ويقول "وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتُهم: هذا الضارب الرجل، شبهوه بالحسن الوجه"[٣] ويقول "واعلم أن بعض العرب يقول: ويلاً له وويلةً له، وعولةً لك. ويجريها مجرى خَيبةً"[٤]. وقد سار النحاة على نهج سيبويه في اهتمامهم وتركيزهم على القاعدة المطردة مما سمع كثرة من كلام العرب، ولكن هناك قبائل لم يشملها الاستقراء، وخير شاهد على ذلك كثير من القراءات القرآنية المتواترة التي وصفها النحاة بالشذوذ والخطأ. وسوف نذكر مثالاً واحداً على ذلك هدفنا منه الإيضاح والإيجاز، لأن هناك عدداً من العلماء قد ناقش مثل هذه المواضيع التي يكون تفصيل القول فيها ضرباً من التكرار.

---

[١] الاقتراح في علم أصول النحو، : ٤٤.

[٢] الكتاب: ١ : ١١١.

[٣] الكتاب: ١ : ١٨٢.

[٤] الكتاب: ١ : ٣٣٣.

* قرأ ابن عامر **﴿وكذلك زُين لكثيرٍ من المُشْركين قتْلُ أولادهم شركائِهم﴾**[1] فنعلم أن هذه قراءة سبعية متواترة[2] ولكن النحاة رفضوها بدعوى أنّه لا يجوز الفصل بين المتضايفين، ومما قالوه في تضعيف هذه القراءة، يقول أبو علي الفارسي "هذا قبيح في الاستعمال ولو عدل عنها كان أولى"[3]. ويقول مكي بن أبي طالب "هذه القراءة فيها ضعف"[4]، ويبدو أن اطراد القاعدة جعل النحاة يقولون بذلك متناسين أن بعض قبائل العرب تجيز مثل ذلك، ولعلّ منها هذه القراءة المتواترة. إضافة إلى ذلك اختلاف العلماء في توجيه كثير من اللهجات العربية وما انطوى تحته لهجاتها من أساليب انتشرت في كتب النحو، منها أسلوب التنازع، والخلاف الطويل في اجتماع فاعلين لفعل واحد نحو قولهم: ضربوني قومك وما كان يضير العلماء قديماً وحديثاً لو عاملوها على أنّها لهجات لقبيلة عربية بعينها ووجهوها توجيهاً دلالياً يهتم بالتركيب الذي وردت فيه بدلاً من إطلاق لفظ شاذ أو خطأ أو يحفظ ولا يقاس عليه.

٢- الاختلاف في التوجيه الإعرابي

أرسى الخليل بن أحمد يرحمه الله نظرية العامل وأرسى قواعد النحو على ما جمع بين يديه من لغة العرب، فجاء عمله نقلة في التفكير في ذلك العصر فتجمعت هذه الآراء كاملة في كتاب تلميذه سيبويه، وكان تصنيفها وتبويبها بكيفية معينة محددة تأتي فيه المرفوعات في مسرب معين والمنصوبات في مسرب خاص، وكذلك التوابع والمجرورات، وظلّ هذا المنهج هو السائد رغم اختلاف بعض العلماء في تصنيف بعض الأبواب في الأطر الكلية الكبرى، فقد ظلّ النحاة يعتمدون منهجاً واحداً وهو نظرية الخليل التي اعتمدت في النحو وأبوابه عند كل من ألّف في النحو بعده، ولم يحاول أحد أن يأتي بما هو بديل ناجع غير المحاولة التي جاءت عند ابن مضاء القرطبي في "الرد على النحاة في القرن السادس. فوقفت نظرية الخليل ثابتة على مر تاريخ الحضارة الإسلامية إلى عصرنا الحاضر. وليت العلماء ساروا على ما جاء عند الخليل في منهجه الوصفي وتلميذه سيبويه بتبسيط العبارة وشرحها، بل نجد أنهم قد انجرفوا وراء تيار التعليلات النحوية التي أسرفت في تقديرات كثير من المواضع لعدد من الأبواب النحوية التي نطق بها العربي السليقي ولم يكن في نفسه هذه التعليلات الغريبة إنما هدفه هو الإفهام والتعبير عما في نفسه،

---

[1] الأنعام : ١٣٧

[2] السبعة في القراءات: ٢٧٠.

[3] أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ٣: ٤١٢.

[4] الكشف عن وجوه القراءات السبع: ١: ٤٥٤.

وسوف نذكر هنا بعض الأمثلة لبيان الاختلافات في توجيه بعض الأبواب النحوية بشكل موجز، لأن تفصيلها قد جاء في فصول هذا البحث. ولعلنا نقول هنا ما فيه نفع للباحثين أن البحث في تطور الدرس النحوي يصلح لأن يكون موضع رسالتين في الدراسات العليا، إحداهما توجه لدراسة هذا التطور والاختلافات وما ترتب عليها في الاستعمال اللغوي من سيبويه إلى الزمخشري والثاني تكمل الطريق من الزمخشري إلى ابن مالك.

بعض الأمثلة في التوجيه الإعرابي للعامل:

أ - الخلاف في عامل النصب في المستثنى:

١- فنجد أن منهم من ذهب أن العامل فيه النصب هو إلاّ متقوية بالفعل قبلها.

٢- ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بإلا ولكن على أنها مكوّنة من (إن و لا) فإن نصب بأن وإن رفع بـ "لا".

٣- ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره (استثنى).

٤- ومنهم من ذهب إلى أنّه منصوب بعد تمام الكلام.

وإن ضعف الأقوال الثلاثة الأولى ظاهر؛ لأنها تبحث عن تسويغ لا وجود له في واقع الاستعمال اللغوي. وأما الرأي الرابع فإنّه لا يصح قاعدةً؛ لأن تمام الكلام عند جلّ النحاة لا يوجب حركة معينة ولا هو من العوامل عندهم إلا عند نفر قليل منهم ممن اعتمدوا المعنى في هذه الظاهرة أكثر من المبنى ومنهم المجاشعي[١] وابن عصفور[٢].

ب- عامل النصب في المفعول معه

ذهب البصريون إلى أن عامل النصب في الاسم المنصوب في نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسةَ" هو الفعل السابق متقوياً بالواو، بينما ذهب الكوفيون إلى أنها منصوب على الخلاف. يقول الأنباري موضحاً ذلك "ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف، وذلك نحو قولهم: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة. وذهب البصريون إلى أنّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسط الواو ، وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنّه منصوب بتقدير عامل، والتقدير: لابس الخشبة"[٣]. فنرى السبب في اختلاف النحاة في هذه

---

[١] شرح عيون الإعراب: ١٧٦.

[٢] شرح الجمل، ٢: ٢٥٤.

[٣] الإنصاف في مسائل الخلاف ١: ٢٤٨ م٣٠.

المسألة كيفية توجيه هذا التركيب الجملي، كل يحاول فرض توجيه يرى أنّه أقرب لما يحتاجه التركيب، ولكن المتتبع لما ذهب إليه البصريون والزجاج فيه إهدار لقدر كبير من المعنى؛ فضلا عن اعتماده على الاهتمام بالعامل القوي وهو الفعل؛ لذا كان البصريون والزجاج محجوجين ببعض التراكيب التي ورد معها المفعول معه ولا يوجد معه فعل نحو: "امرأً ونَفْسه" "مالك وزيداً".

ولو أردنا مناقشة مثل هذه الخلافات النحوية وبينّا سبب الاختلاف في توجيه كل منها لطال بنا المقام، ولما كان هدفنا الإيجاز والإيضاح فإننا نكتفي بما ذكرنا، وفي كتب النحو مثله كثير.

وكانت هناك عوامل أثرت في هذا الخلاف، لعل من أبرزها تأثر الدراسة البصرية بالمنطق والفلسفة، فكما نعلم أن البداية الحقيقية للترجمة كانت مع العصر العباسي فقد تُرجم عدد من كتب اليونان والهند والفرس، مما فتح المجال للتأثر ببعض المصطلحات وخاصة في الحدود والتقسيم ومن يتتبع بعض الكتب المتأخرة في الخلاف كالإنصاف للأنباري يجد مثل هذه المصطلحات مبثوثة بكثرة مثلاً وإضافة ما له تأثير إلى ما لا تأثير له ليس له تأثير. أما الكوفيون فلم يتأثروا بالمنطق والفلسفة إلا متأخراً بحكم أن دراستهم كانت منصبة على القراءات والفقه، وكان ذلك عن طريق المتأخرين من طلاب ثعلب[1].

ونشأ عن هذا الخلاف كثير من المسائل التي أثرت في النحو العربي وكذلك الصرف العربي، ووجود عدد من الكتب التي حملت الخلاف النحوي، لعلّ من أبرزها كتاب الإنصاف لأبي البركات الأنباري وكتاب "التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" لأبي البقاء العكبري، و"ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" للزبيدي ، وغير ذلك من الكتب التي ذهبت بها عوادي الزمن. هذا بالإضافة إلى المناظرات والمجالس التي كانت تجري بين علماء البلدين وكان يدور فيها كثير من المسائل النحوية واللغوية[2].

لعل من المفيد بعد أن ناقشنا نشأة النحو أن نبين أهم الأصول التي ساعدت على قيامه باختصار مبينين بعد ذلك الحديث عن العلة النحوية وأثرها في النحو.

بدأ النحو العربي بداية بسيطة كعادة العلوم في بدايتها، فالعمل الإجرائي الذي قام به أبو الأسود من تنقيطه المصحف ووضع الحركات (الضمة، والفتحة والكسرة، والوقف) مهد الطريق لمن جاء بعده، حيث نجد الخليل بن أحمد قام بعمل هام حين

---

[1] الخلاف بين النحويين ٣٠ -٨١.

[2] نشأة النحو : ٣٨-٥٠.

أرسى نظرية العامل ورسم حدودها فجاء من بعده من اتبع خطاه، ويمثل ذلك كتاب سيبويه الذي يعد الحلقة الرئيسة في تاريخ العرب النحوي يحمل فكر هذا العالم بكل أبعاده، ومنذ أن ظهر هذا الكتاب شغل العلماء بما حواه من أصول النحو العربي مطبقة على لغة العرب فقام العلماء بمدارسته، فمنهم من شرحه شرحاً مطولاً كالسيرافي ومنهم من اختصره ومنهم من شرح أبياته ومنهم من شرح غريبه، ومنهم من نظر في أبنيته، ومنهم من اعتمد على اللهجات الموجودة فيه، وما يزال النحو في عصوره المتلاحقة إلى زمننا هذا يسير في ركاب ما قاله سيبويه.

ولما كان كتاب سيبويه يمثل بؤرة الأهمية في الدراسات النحوية فقد حاولت أن اقتبس منه أصول النحو العربي فبدأت بالسماع:

ليس من أهداف الباحث في هذا التمهيد أن يفصل القول في هذا الأصل؛ لأن السماع مصدر من المصادر التي اعتمدها سيبويه، فالكتاب فيه عدد كبير من الآيات القرآنية التي ضمنّها سيبويه مسائل النحو، وفيه قلة من الأحاديث النبوية، ولعل السبب يعود في قلتها إلى الخلاف الذي دار بين العلماء حول الاحتجاج بالحديث النبوي ، أما أبيات الشعر فهي أكثر ما تضمنه الكتاب فعددها ألف وخمسون بيتاً تقريباً بعضها لا يعرف قائلها وليس هنا مجال مناقشة ما صاحب هذه الأبيات التي لم تنسب إلى أصحابها من أقوال[١]. وقد تضمن الكتاب كثيراً من أقوال العرب ولهجاتها، فكانت هذه القنوات من شعر ونثر مما اعتمده سيبويه ومن نهج منهجه من نحاة البصرة محاطاً بالحذر مما جعل كتابه يلتزم التقنين لهذا المصدر الهام من مصادر النحو العربي، يقول السيوطي في هذا الأصل "وأعني به ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً من مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت"[٢].

الأصل الثاني الإجماع:

ويقصد به إجماع البصريين والكوفيين على أمر لا يخالفونه نحو: إجماعهم على أن الجر مختص بالأسماء والجزم مختص بالأفعال، وليس لأحدهم الخروج على ذلك، وقد ورد ذلك عند سيبويه، وللعلماء آراء كثيرة حول إجماع الرواة

---

[١] (أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه) لرمضان عبد التواب في كتابه بحوث ومقالات في اللغة : ٨٩-١٤٠.

[٢] الاقتراح في علم أصول النحو: ٣٦.

والنحاة وإجماع المخالف، وليس هنا تفصيل ذلك[١]، يقول ابن جني في هذا الأصل "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده إلا يخالف المنصوص. والمقيس على المنصوص..."[٢].

الأصل الثالث القياس:

يعد القياس من أبرز الأصول النحوية التي دار حولها الكلام قديماً وحديثاً، فالحديث عنه يعادل الحديث عن النحو نفسه؛ لأن النحو كله قياس كما ذكر الأنباري "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده: "النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره لثبوته بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة"[٣].

وقد ترددت العبارة التالية في أقوال العلماء كثيراً "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"[٤]. أما تعريفه فقد أجمع العلماء على أنّه "هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه: وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله"[5].

وللقياس أربعة أركان هي:

١- الأصل وهو المقيس عليه (المحمول عليه).

٢- الفرع وهو المقيس (المحمول).

٣- العلة وهي الجامع بين الأصل والفرع.

٤- الحكم.

يقول السيوطي "للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة. قال ابن الأنباري: وذلك مثل أن تركب قياساً في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول: اسم أُسند الفعل إليه مقدماً عليه فوجب أن يكون مرفوعاً قياساً على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسم فاعله، والحكم هو الرفع، والعلة الجامعة هي الإسناد والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو

---

[١] أصول النحو العربي: ٧٥-٩٣.

[٢] الخصائص ١: ١٨٩.

[٣] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ٩٥.

[٤] الخصائص ١: ٣٦٠.

[5] الاقتراح : ٧٠.

الفاعل ، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الإسناد"[١].

الأصل الرابع: الاستصحاب

يعد استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة في النحو إلا أنه أضعفها، ولم يتحدث عنه العلماء ومنهم الأنباري كثيراً، فحال الاستصحاب أن الأصل في الأسماء الإعراب، وحال الاستصحاب أن الأصل في الأفعال البناء، يقول الأنباري "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء هو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء"[٢]، ويقول "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل"[٣].

- العلة النحوية:

ولما كانت العلة النحوية تشغل حيزاً واسعاً في الخلافات النحوية فسوف نوجز الحديث عنها في ما بقي من هذا التمهيد.

نعلم أن النحو العربي في بدايته كان بسيطاً لم يعتمد على العلل وما صاحبها من فلسفة لم يكن لأهل ذلك العصر عِلْم بها. فبرز عبد الله بن أبي إسحاق، كأول من نسب إليه معرفة العلل كما ذكر ذلك ابن سلام "ثم كان من بعدهم عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وكان أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل"[٤]. وكان له محاورة لعدد من الشعراء لعلّ من أبرزهم الفرزدق، وكيفية تخطئته بعض شعره[٥]، يقول الدكتور مازن المبارك "وابن أبي إسحاق على ما يبدو كان يهتم بالتعليل، كما كان مولعاً بالقياس وطرد القواعد[٦]".

ويمثل الخليل بن أحمد القمة في التعليل النحوي التعليمي، يقول ابن جني "سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه"[٧]، وقد استطاع الخليل بفطنته وذكائه الحاد أن يستنبط ذلك من كلام العرب وهو غاية ما يحتاجه المتعلم، يقول الزجاجي "وذكر بعض شيوخنا أن الخليل بن أحمد - رحمه الله - سئل عن العلل التي يعتل بها في

---

[١] الاقتراح: ٧١.

[٢] الإغراب في جدل الإعراب: ١٤١.

[٣] الإغراب في جدل الإعراب: ١٤٢.

[٤] طبقات فحول الشعراء: ٣١- ١٤.

[٥] طبقات النحويين واللغويين: ٣١-٣٣.

[٦] النحو العربي ٤١.

[٧] الخصائص ١: ٣٦١.

النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها. وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل عنها، واعتللت أنا بما عندي أنّه علة لما عللته منه. فإن أكن أصبت العلة فهو الذي التمست. وإن تكن هناك علة له فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل داراً محكمة البناء؛ عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها، بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلّما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا. سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة لذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها". وهذا كلام مستقيم، وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه"[١].

وكتاب سيبويه مليء بالمحاورات بينه وبين الخليل معتمداً على التعليل التعليمي محاولة منهما في بسط المادة اللغوية حتى يسهل تقريب هذا العلم ، فهما في عرضهما هذه العلل أقرب إلى المنهج الوصفي الذي تميل إليه الدراسات الحديثة، يقول الدكتور محمود نحلة "ويكاد كتاب سيبويه كله يقوم على العلل، وما يجري من حوار بينه وبين أستاذه الخليل يبدأ غالباً بالسؤال عن العلل، لكن هذه العلل لا تعدو أن تكون تفسيراً مباشراً للظواهر[٢]"، ويقول الدكتور خليل عمايره "وليت الأمر قد توقف على كتاب سيبويه الذي لا تجد فيه من التعقيد ما تجده في مؤلفات المتأخرين"[٣].

وسنعرض باختصار نماذج من تعليلات الخليل كما وردت في كتاب سيبويه.

١- يقول سيبويه "وزعم الخليل رحمه الله أنهم نصبوا المضاف نحو: يا عبد الله ويا أخانا والنكرة حين قالوا: يا رجلاً صالحاً، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلك وهو بعدك. ورفعوا المفرد كما رفعوا قبل وبعد وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيد ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبل.

---

[١] الإيضاح في علل النحو: ٦٥-٦٦.

[٢] أصول النحو العربي: ١٢٦.

[٣] في نحو اللغة وتراكيبها: ٣٥.

قلت: أرأيت قولهم يا زيد الطويل علام نصبوا الطويل؟

قال: نصب، لأنه صفة لمنصوب"[١].

٢- يقول سيبويه "وأما أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنّها كقولك: أتاني القوم مكانك، وما أتاني أحد مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء"[٢].

٣- يقول سيبويه "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: اضرب أيهم أفضلُ؟ فقال: القياس النصب، كما تقول: أضرب الذي أفضل، لأن أيا في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي"[٣].

يبدو مما قاله الخليل البعد عن تكلف الفلسفة النحوية التي جاءت متأخرة، فالخليل في ما ذكر من نصوص يحاول تفسير الظاهرة النحوية ويقيسها على ظاهرة نحوية أخرى محاولة منه لتيسير فهم مثل هذه التراكيب، يقول الدكتور مازن المبارك "وتتصف هذه التعليلات جميعاً بكونها بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة ومن حسها الذي ينفر من القبح".[٤]

هذا حال التعليل في القرن الثاني الهجري، أما في القرن الثالث وبحكم تأثر الثقافة العربية بما تُرجم من ثقافات الأمم الأخرى وخاصة في علمي الفلسفة والمنطق (منطق أرسطو) فقد تأثرت الدراسات العربية ومنها النحو بهذا المنطق، مما جعل منها قضية كانت موضع نقاش طويل بين العلماء المحدثين حول تأثير منطق أرسطو في النحو العربي، ويبدو أن أكثر المحاولات شهرة هي محاولة الدكتور إبراهيم بيومي مدكور وما دار حولها من خلاف ليس من أهدافنا تفصيل هذا الخلاف ويمكن الرجوع إلى مقال نشره المؤلف[٥] وما صاحبه من نقاش في بعض الكتب[٦] التي تناولت قضية التأثير والتأثر بين علوم العربية وعلوم الأمم الأخرى.

فقد ذهب إلى أن تأثير المنطق الأرسطي في تقسيماته الأربعة (العلة المادية - العلة الصورية - العلة الفاعلة - العلة الغائية) وأكثر ما تأثر به النحو العربي العلتان الصورية والغائية في تناول التراكيب وكيفية توجيهها وفق نظرة منطقية

---

[١] الكتاب: ١٨٢-١٨٣.

[٢] الكتاب: ٢- ٣٥٠.

[٣] الكتاب: ٢ -٣٩٨.

[٤] النحو العربي: ٥٧.

[٥] ينظر، بحث د. إبراهيم بيومي مدكور، مجلة مجمع اللغة العربية ج٧ عام ١٩٤٨م.

[٦] ينظر نظرات في التراث اللغوي العربي: ٨٥ - ٩٩، د. أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب: ٣٥١-٣٥٢.

بلغت أوج عظمتها في القرن الرابع الهجري وما تبعه من قرون إلى القرن العاشر تقريباً.

ويبدو أن ابن السراج من أوائل النحاة الذين تأثروا بهذه العلل قد بدا ظاهراً عند حديثه عن علة العلة، أما حديثه عن العلة الأولى أو العلة التعليمية فهو موافق لما جاء عن الخليل وسيبويه ، ولعلّ تأثره بالمنطق قد كان بسبب الصحبة التي قامت بينه وبين الفارابي ، يقول ابن السراج في مقدمة كتابه الأصول "واعتلالات النحويين على ضربين : ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب ، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة ، مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً فقلبتا ألفاً ، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[1].

أما أبرز أعلام نهاية القرن الرابع ممن تحدثوا عن العلة النحوية وأثرت آراؤه فيمن بعده فهو الزجاجي صاحب "الإيضاح في علل النحو"، فقد كان لهذا العالم دور بارز في مبحث العلة بفضل الترتيب والتقسيم الذي اعتمده في بيانها ولعل عنوان الكتاب يعد نقلة في تفكير صاحبه إذ لم يصل إلينا كتاب يحمل هذا العنوان إلا ما ترجمت له كتب التراجم كعلل النحويين لقطرب وكتاب علل النحو للزجاج، وكتاب المختار في علل النحو لابن كيسان وغيرها من هذه الكتب التي لم تصل إلينا[2] ، لذا نُعد كتاب الزجاجي الأول مما وصل إلينا بهذا العنوان، وقد قسم صاحبه العلل إلى ثلاثة أقسام: علة تعليمية على النحو السابق عند الخليل ومن تبعه إلى ابن السراج ، وعلل قياسية وهي علة العلة، وعلل جدلية، يقول "وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية.

فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أنّا لما سمعنا قام زيد فهو قائم، وركب فهو راكب، عرفنا اسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب، وأكل فهو آكل وما أشبه ذلك، وهذا كثير جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم. فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيداً قائم، إن قيل: بم نصبتم زيداً؟ قلنا : بأن: لأنّها تنصب الاسم وترفع الخبر، لأنا كذلك علمناه

---

[1] الأصول في النحو: ١- ٣٥.

[2] نشأة النحو العربي: ٩٤ -٩٥.

ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيداً؟ قلنا: لأنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التعليم، وبه ضبط كلام العرب.

فأما العلّة القياسية فأن يقال لمن قال نصبت زيداً بأن، في قوله: إن زيداً قائم: ولم وجب أن تنصب "إن" الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدم مفعوله على فاعله، نحو ضرب أخاك محمد وما أشبه ذلك".

وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتَل به في باب "إن" بعد هذا. مثل أن يقال: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة في الحال..."[1].

يلاحظ أن في العلة الثانية والثالثة نوعاً من الفلسفة النحوية التي تعتمد المنطق في غير موضعه من القياس، فالزجاجي، حاول في هاتين العلتين أن يربط بين الجملتين الاسمية والفعلية، فاسم (إن) مشبه بالمفعول المقدم، وخبرها مشبه بالفاعل المؤخر، وهو قولٌ لا يهتم كثيراً بالمعنى والمبنى، فمعنى الجملة الاسمية يختلف عن الجملة الفعلية ومبناها يختلف عنها، فكان الأولى أن نعد هذه الجملة (إن وما دخلت عليه) اسمية، تحمل دلالة جديدة بدخول عنصر الزيادة عليها. أما الفعلية فلا تدخل في هذا النظام لأن بنيتها تختلف عن الاسمية.

والذي يتابع الكتاب يجده يسير على بيان العلة في جِلّ أقسامه، نحو: لِم كان الإعراب في الأسماء دون الأفعال، أيهما أسبق الفعل أم الاسم؟، أيهم أسبق البناء أم الإعراب و ...، وقد حاول الزجاجي في هذا الكتاب أن يضبط أكبر قدر ممكن من القواعد مما تسنى له في وضع كتاب في النحو خالٍ من العلل والإسراف فيها وهو كتاب (الجمل) الذي شاع ذكره بين العلماء وأكثروا من شرحه.

ويعد أبو علي الفارسي أبرز علماء القياس والتعليل في القرن الرابع، إذ اكتمل على يديه التعليل والقياس، تقول الدكتورة منى إلياس "وثانيهم أبو علي الفارسي الذي تكامل عنده ثم عند صاحبه ابن جني مبدأ التعليل والقياس"[2]، ويناسب هذا المقام عبارته المشهورة "أخطئ في خمسين مسألة في اللغة ولا أخطئ في واحدة من القياس"[3]، ويقول عنه تلميذه ابن جني "أحسب أن أبا علي قد خطر له وانتزع

---

[1] الإيضاح في علل النحو: ٦٤-٦٥.

[2] القياس في النحو: ١٣٣.

[3] الخصائص ٢: ٨٨.

من علل هذا العلم ثلث ما وقع لجميع أصحابنا"[1] ، وآراء أبي على الفارسي مبثوثة في التعليل والقياس في كتبه أو ما نقله عنه تلميذه ابن جني.

ولعلّ من المفيد ونحن نناقش مبحث التعليل أن نذكر أن هناك بحثاً نشره الدكتور عبد القادر المهيري بين فيه أن ابن الوراق* يعد حلقة مهمة في التعليل النحوي فقد تناول جلّ مباحث هذا الباب على مسائل النحو، يقول الدكتور المهيري "اعتمد ابن الوراق في كتابه تخطيطاً لا يختلف عن تخطيط كتب القواعد وضمّنه جميع الأبواب التي تحتوي عليها هذه الكتب عادة وهذا ما مكنه من استعراض أنواع العلل النحوية جميعها ومن الإحاطة بمادة التعليل"[2].

أما العلم المبرز في هذا الفن وصاحب الفلسفة الخاصة في التعليل فهو ابن جني، فقد خص مؤلفه القيم (الخصائص) بعدد من الأبواب التي تخص العلة، لعلّ من أبرزها الباب الذي وضعه لعلاقة علل النحاة بأصول الفقه أو علل المتكلمين وأبرز عدداً من النقاط ليس هنا مجال لذكرها، كذلك ذكر عدداً من الأبواب التي تخص العلة منها: العلة الموجبة والعلة المجوزة ، وتعرض لتعارض العلل وبين العلة وعلة العلة، وباب بعنوان: حكم المعلول بعلتين، وغيرها من الأبواب يمكن الرجوع إليه في كتابه القيم. فابن جني بحسه اللغوي المرهف أراد أن يوضح حكمة العرب في كلامها بهذه العلل، يقول "ولست تجد شيئاً مما علّل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله، والحس منطو على الاعتراف به... فجميع علل النحو إذاً مواطئة للطباع"[3].

ويبرز بعد ذلك الأنباري في القرن السادس فهو حلقة في ربط النحو بمادة وفيرة من التعليل والمنطق وخير شاهد على ذلك كتاباه أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف ، يناقش فيهما مسائل النحو على ضوء التعليل والمنطق اليوناني الذي أصبح في فترة المعول عليه في كثير من المؤلفات النحوية. أما الكتاب الذي تناول فيه العلة بالتفصيل وما يعرض لها من نقض فهو كتابه "الإغراب في جدل الإعراب" و"لمع الأدلة"، وليس هنا مجال تفصيل القول في ما عرض له من قضايا في هذا الكتاب، ويمكن أن نقتصر على ما يهم العلة التي نحن بصدد وضع التمهيد من أجلها، فقد فصل القول فيها فجعلها ضمن أقسام القياس قياس العلة، يقول "اعلم

---

[1] الخصائص ١: ٢٠٨.

* توفي سنة ٣٨١، نُشر هذا الكتاب بتحقيق طالبين من كلية الآداب بتونس، هما فائزة بن صالح، والسيد المنصف الحجي.

[2] كتاب العلل في النحو لابن الوراق، حوليات الجامعة التونسية العدد ٢٠ عام ١٩٨١م: ٥٠.

[3] الخصائص ١: ٥١.

أن قياس العلة يحمل الفرع على الأصل، بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل، نحو ما بينا من حمل ما لم يسم فاعله على الفاعل بعلة الإسناد"[1]، ثم يفصل بعد ذلك بعرض الشروط التي يجب أن تتوفر في العلة ومنها الطرد ، والعكس شرطٌ في العلة ثم يبين بعض الأمور الخاصة بالعلة منها تعليل الحكم بعلتين فصاعداً.

وحينما يلقي القرن السادس ظلاله يبرز علم يعد ثورة في التفكير النحوي وما صاحبه من أصول خرجت به عن المألوف من المتواتر من كلام العرب وهو ابن مضاء القرطبي العالم الظاهري الذي رفض كثيراً من العلل الجدلية والفلسفية التي تفنن فيها النحاة بقصد إظهار القوة في التعليل وفلسفة العامل الذي أرهق كاهل النحو العربي وقد رفض ابن مضاء كثيراً من التمارين العقلية التي لا تفيد النحو بل تزيده تعقيداً يقول"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"[2]. وقد اعتمد ابن مضاء على العلل الأول التي بمقتضاها يتحقق فهم كلام العرب، وهي ما يراها الخليل وسيبويه وابن السراج عللا تعليمية ، يقول الدكتور محمد عيد "وتقييد العلل الأول بأنها لمعرفة كلام العرب يصور المهمة التي تقوم بها هذه العلل أو بعبارة أقرب: إنها القوانين المستنبطة من كلام العرب التي ينتظم بها هذا الكلام ويصح نطقه، أو بعبارة أخرى: هي الأقيسة النحوية التي تؤخذ من الكلام العربي وتحكم نطقه"[3].

وقد لقيت دعوة ابن مضاء في رفضه كثيراً من الأقيسة والتعليلات صداها في الدراسات اللغوية المعاصرة، وخاصة عند أصحاب المنهج الوصفي.[4]

وامتدت دعوة ابن مضاء في محاربة بعض مظاهر التعليل التي تقوم على الفلسفة المحضة وتعقيد المادة اللغوية عند نحاة الأندلس وبخاصة عند أبي حيان في بعض آرائه التي رفض فيها فكرة التعليل، لأنّها أضعف ما يمكن أن يلجأ إليه النحوي[5].

ونقف أخيراً مع السيوطي، صاحب الاقتراح، فقد تناول التعليل في هذا الكتاب متبعاً في ذلك الأنباري ومكرراً لكثير من آرائه مع توسع في عرض آراء العلماء الذين لم تصل إلينا مؤلفاتهم، وله كتاب آخر أكثر فيه من ذكر العلل

---

[1] الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة : ١٠٥.

[2] الرد على النحاة: ٧٦.

[3] أصول النحو العربي في نظرة ابن مضاء، ورأي علم اللغة الحديث: ١٢٩-١٣٠.

[4] ينظر، أصول النحو العربي : ١١٣-١٥١.

[5] ينظر، بين النحو المنطق وعلوم الشريعة: ١٥٨-١٦١.

وعرضها على أبواب النحو وهو كتاب الهمع، وقد حصر السيوطي في كتاب الاقتراح العلل النحوية وهي علل في مجملها تعليمية، وليس هنا مجال ذكرها، ويمكن الرجوع لها في هذا الكتاب*.

لعلّ من المفيد لهذا التتبع للعلة النحوية أن نذكر ما جاء عند الباحثين المعاصرين لنعرف موقفهم منها:

تكاد تجمع آراء الباحثين المعاصرين على أن التعليل بمبدئه الأولي التعليمي الذي ذكر عن الخليل وسيبويه ومن تبعهما قول غير مرفوض؛ لأن هدفه وصف الظاهرة اللغوية وصفاً أقرب إلى طبيعة اللغة، أما ما صاحب التعليل من فلسفة ومنطق أثقلت النحو العربي وجعلت مما ألّفه النحاة موسوعات يعتمد التعليل الفلسفي الذي يقوم على الفرضيات التي لم يكن لها يوماً وجود في النحو العربي، بل هي مما تفنن فيه النحاة وبخاصة المتأخرون منهم، فيقول الدكتور مهدي المخزومي "لأن الظواهر اللغوية لا تستعصي على التعليل، ولكن بناء تعليلها على أسس نظرية مجردة، هو الذي يؤخذ على النحاة"[١]. أما الدكتور عباس حسن فقد تتبع بعدد كثير من الأمثلة ما يحدثه التعليل الفلسفي المنطقي من إثقال النحو بما لا يحتاجه ويخرجه عما يحتاجه طالبه، يقول منتقداً هذه التعليلات وداعياً إلى تنقية النحو من العلل الثواني والثوالث "ثم تنقيته من العلل الثواني والثوالث، وما يليها؛ فلا نستبقي من العلل إلا الأوائل، وما يشبهها ؛ مما لا يدعو إلى تأويل، أو تمحل أو تعدد في الوجوه الإعرابية، فحسبنا من العلل تلك الأوائل التي تبين أن هذه الكلمة مرفوعة - مثلا - لأنها فاعل، أو مبتدأ... وأن تلك منصوبة؛ لأنّها مفعول، أو خبر لكان... أو ... وأن أخرى تنصب مفعولاً به، لأنّها صيغة مبالغة من فعلٍ متعد... لا نزيد على ذلك شيئاً، مهملين ما عداها من العلل التي اعلّت النحو، وأضاعت الجهد والوقت في عبث لفظي ، لا غناء فيه، بل فيه كل العناء، وكان الواجب توجيهها إلى إصلاح نحوي مفيد، وعمل مثمر"[٢]، ويرى الدكتور محمد عيد بعد عرض كل ما يخص العلل تعليمية وفلسفية وجدلية وإن ما جاء به ابن مضاء يحقق المنهج الوصفي في وصف الظواهر اللغوية كما جاءت في عرفها الاجتماعي، ويرفض العلل الجدلية التي تقوم على الصنعة وكد الذهن وهو مما ترفضه، طبيعة اللغة التي تعمد إلى الإفهام بين المتكلم والسامع، يقول "ويضاف لذلك أن التعليل الوصفي أو "العلل الأول" كما قال ابن مضاء أو "العلل التعليمية" كما

---

* ينظر الاقتراح: ٨٤-٨٥.

[١] مدرسة الكوفة: ٢٦٧.

[٢] اللغة والنحو بين القديم والحديث: ١٩٥-١٩٦.